المداخلة الثالثة

# التعليم والتغير الاجتماعي تأثير متبادل: حالة المجتمع الليبي

**مصطفى التير**(*)

**ملخص:** عمر الدراسات التي تصف خصائص اجتماعية للمجتمع الليبي وتحمل ولو إشارات محدودة لظاهرة التغير الاجتماعي لا يزيد عن أربعين سنة. لقد أعدت دراسات خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن غالبيتها دراسات تاريخية اهتمت بوصف حياة الأفراد والجماعات التي حكمت البلاد أو حاولت الاستيلاء على السلطة، أو اهتمت بأنشطة تتصل بالآثار. ولم تظهر دراسات اجتماعية تتعرض لبعض مؤشرات التغير الاجتماعي إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أي بعد بداية التعليم الجامعي كلياً. ويمكن القول إن الدراسات الليبية في هذا المجال تقع ضمن حدود مدرسة التحديث. فالتحديث عملية تفاعل بين عدد من المتغيرات (العوامل)، تنتج عنها حركة تتصل بالمجتمع الكبير، وتتصل أيضاً بالفرد. ويعبر عن الحالة الأخيرة بالتحديث على مستوى الشخصية.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة المجتمع هذه تتسبب فيها عوامل كثيرة من بينها التعليم وما يرتبط به من معرفة لها علاقة باستخدام وتطور الثقافة. وقد تعاملت الدارسات الليبية مع التعليم كأهم هذه العوامل، وربطت بينه وبين سياسات الدولة التي تمثلت في مجال التعليم باهتمام كبير وتسهيل أمر وصوله كخدمة مجانية لجميع المواطنين الحق في الحصول عليها وبكل أنواعها ومستوياتها بغض النظر عن أماكن تواجدهم. كما ونظرت الدراسات الليبية إلى التعليم كمتغير يرتبط بالزمن أي أن تأثيراته تتطلب وقتاً ليس قصيراً لذلك تظهر في مجال التحديث على مستوى الشخصية أنماط سلوكية يتخرج فيها القديم

---

(*) دكتوراه علم الاجتماع، جامعة مينيسوتا-الولايات المتحدة الأميركية. أستاذ علم الاجتماع - جامعة الفاتح-طرابلس، ليبيا، ورئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

مع الحديث، وقد تتسبب هذه في ظهور عدد من الظواهر السلبية والتي تبدو وكأنها مرتبطة بحركة التغير ولا يمكن للمجتمعات التخلص منها. واهتمت بعض الدراسات الليبية بوصف هذه الظواهر في محاولة لتفسيرها واقتراح بعض الحلول للتقليل من تأثيراتها السلبية.

**مقدمة**

لعل التغير أو التبدل في أحوال الناس والثقافات والمجتمعات والحضارات من بين أهم القضايا التي شغلت بال الفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في مختلف فروع المعرفة طوال العصور. وعندما ظهرت فروع للعلوم الاجتماعية تخصص في كل مجال باحثون جعلوا تجليات هذه الظاهرة محور اهتماماتهم. وفي كل مجتمع نشط فيه المتخصصون في العلوم الاجتماعية اهتمت نسبة منهم بدراسة القضايا التي تتصل بظاهرة التغير بطريق مباشر أو غير مباشر. لم يخرج المتخصصون الليبيون عن هذا التقليد، لكن لا بد من التذكير بأن عمر الدراسات التي تصف خصائص اجتماعية للمجتمع الليبي، وتحمل ولو إشارات محدودة لظاهرة التغير الاجتماعي لا يزيد عن أربعين سنة. لقد أعدت دراسات خلال النصف الأول من القرن العشرين إلا أن غالبيتها دراسات تاريخية تتبعت حياة وضع الأفراد والجماعات التي حكمت البلاد أو حاولت الاستيلاء على السلطة، أو اهتمت بأنشطة تتصل بالآثار. إلى جانب هذه قام عدد من الباحثين الإيطاليين أثناء حكم إيطاليا، وباحثون بريطانيون أثناء الحكم العسكري الذي أشرفت عليه قوات الحلفاء بعد انسحاب إيطاليا بدراسات اثنولوجية وأنثروبولوجية. وقد اهتمت هذه الدراسات بوصف الحالة الراهنة التي كان عليها المجتمع مع الاهتمام بنظامه القبلي وتأسيس الجذور البعيدة للقبائل القائمة. ولا يكاد يجد القارئ في هذه الدراسات إشارات لظاهرة التغير الاجتماعي. لذلك كان على الدراسات الاجتماعية التي تتعرض لبعض مظاهر التغير الاجتماعي أن تتأخر إلى ما بعد بداية التعليم الجامعي محليا.

لقد فتحت الجامعة الليبية أبوابها بكلية واحدة للآداب في العام ١٩٥٦. ومنذ البداية كان قسم علم الاجتماع من بين أولى الأقسام التي أنشئت. وقد أجرى الذين تولوا التدريس في القسم الجديد أبحاثا بهدف توفير معلومات لإحدى المواد التي تدرس وهى مادة المجتمع الليبي. اهتمت الدراسات التي نفذت خلال السنوات

الأولى بوصف الحالة التي كان عليها المجتمع، وهي من هذه الزاوية لا تختلف عن تلك الدراسات الأنثروبولوجية التي تمت قبل إنشاء الجامعة. لكن ومنذ بداية السبعينيات ظهرت مجموعة من الدراسات التي توجهت مباشرة لتتبع ظاهرة التغير الاجتماعي في هذا المجتمع. وقد تمثلت هذه في دراسات أمبيريقة استخدمت عينات تمثل المجتمع الكبير، أو عينات صغيرة أو متوسطة الحجم أخذت من تجمع سكاني واحد (مدينة أو قرية). ومعظم النوع الأخير عبارة عن أطروحات لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه.

بذلت -من خلال هذه الدراسات- محاولات لتتبع تجليات الظاهرة في مختلف المجالات ذات العلاقة، بقصد وصف وفهم ما يحدث ومن ثم تفسيره. لذلك سلط الضوء على مجموعة المتغيرات التي افترض أنها إما تتسبب في التغير، أو تصاحبه، أو تنتج عنه، وبالطبع كان التعليم من بينها. والتعليم المقصود هنا هو التعليم العصري أو التعليم الحديث. لقد طور هذا بناء على تبدلات كثيرة، وهو فيما بعد كان مصدرا لتبدلات جديدة. وسيشار فيما بعد لهذه الدراسات وإلى أهم القضايا والمشكلات التي طرحتها، وإلى المشكلات التي يمكن الاهتمام بها مستقبلا.

## أولاً: التغير الاجتماعي: المفهوم والتوجهات النظرية

الحديث حول الظاهرة التي يمكن التعبير عنها من داخل المفهوم المعروف بالتغير الاجتماعي حديث قديم. لقد اهتم المفكرون والفلاسفة في مختلف العهود برصد التحولات التي تطرأ في مجال الحياة الاجتماعية. فكتب عن هذا فلاسفة اليونان، ومن بعدهم فلاسفة العرب المسلمين، ثم جاء دور مفكري عصر التنوير ومن أتى من بعدهم. ومثلت أعمال هؤلاء العلماء رصيداً للمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية المعاصرين. وتطور النظر لأسباب وحجم الظاهرة ونتائجها عبر الزمان، ويظهر هذا بوضوح في استخدام المفاهيم التي تعبر عن الظاهرة في محاولة لدراستها مثل التقدّم والتطوّر والارتقاء. وتجدر الإشارة إلى أن اصطلاح (التغير الاجتماعي) قد استخدم أول مرة وبصورة عرضية في كتابات آدم سميث وعلى الأخص في كتابه المشهور (ثروة الأمم) الذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعد أن نشر عالم الاجتماع الأمريكي أوجبرن كتابا يحمل هذا العنوان في عام ١٩٢٢ (Ogburn, 1922). رأى هذا العالم أن التغير ظاهرة عامة ومستمرة

ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة. لذلك وجد في اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوما متحررا من التقييم، ولا يرتبط بصفات موجبة أو صفات سالبة.

اتفق البعض مع تعريف أوجبرن وعارضه آخرون. ولهذا، ومنذ ظهور هذا المفهوم أول مرة والعلماء يقدمون تعاريف وتحليلات متعددة ومختلفة له. ويرجع تعدد التعاريف إلى تعدّد وجهات نظر العلماء، وتعقّد الظاهرة نفسها، بحيث سمحت لهؤلاء العلماء أن يسلطوا الضوء على بعض أبعاد الظاهرة حسب اهتماماتهم. وبدون استعراض هذه التعريفات والموازنة بينها، فإننا نرى أنه لغرض هذه الورقة نقول إن التغير الاجتماعي يعني التحولات أو التبدلات التي تستقر عبر الزمن في مجالات الحياة الاجتماعية كتلك المتصلة بالأنماط الثقافية، وعلى الخصوص مكونات القيم ومكونات المعايير، أو البناء الاجتماعي أو مكوناته أو وظائفه، أو سلوك الأفراد الاجتماعي.

وقد يكون من المفيد التذكير بأنّ ظهور علم الاجتماع-بصورته الحديثة- تزامن مع تغيرات معرفية وفلسفية واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ هامةٍ في أوروبا. فإذا أمكن حصر الأصول الفكرية لعلم الاجتماع في نظريات الفلسفة السياسية، والنظريات البيولوجية التطورية، وحركات الإصلاح الاجتماعي، سهل فهم الأسباب التي جعلت الآباء الأولون لهذا المجال المعرفي يولون التغير أهمية خاصة. لذلك بذلت محاولات كثيرة بهدف الوصول إلى القوانين التي تتحكم فيه. فمؤسسو علم الاجتماع من أمثال أوجست كونت وهربرت سبنسر وغيرهم، كانوا يبحثون عن الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات الاجتماعية الهامة عبر التاريخ، وإلى الكيفية، وإلى العمليات التي حدثت بها هذه التغيرات. وقد استمر هذا التقليد بين علماء الاجتماع خلال مختلف العقود التالية.

منذ البدايات الأولى بذل عدد من علماء الاجتماع مجهودات لبناء تصورات نظرية، لتفسير الظاهرة. وفي مرحلة تاريخية تأثر المنظرون الاجتماعيون بالأفكار النظرية التي كانت مسيطرة في مختلف مجالات المعرفة. وكما حصل أصحاب كل اتجاه على مؤيدين، تعرضت أعماله إلى انتقادات أدت في النهاية إلى بروز توجهات نظرية جديدة. كانت البدايات الأولى مع المنظور التطوري، لذلك افترض الآباء الأولون لعلم الاجتماع وخصوصا سبنسر وأوجست كونت أن التطوّر الاجتماعي يشبه التطوّر البيولوجي، أي بمعنى تقدم اجتماعي. فالمجتمعات في حركة تطور دائم؛

من البسيط إلى المتوسط فالمعقد، من المتشابه المتجانس إلى المتباين المختلف، من البداوة إلى الريف ثم التحضر، من سيادة العلاقات العضوية إلى سيادة العلاقات الميكانيكية وهكذا.

يتفق العلماء الذين يأخذون بهذا المنظور في أن حركة التطوّر تسير في اتجاهٍ خطي ويختلفون في عوامل التغيّر أو مراحله. فيعتبر ماركس الاقتصاد العامل المحرك للتاريخ، وأما مورجان فيعزو السبب إلى التكنولوجيا، بينما يقترح أوجست كونت النمو الفكري هو العامل الأهم وهو في نفس الوقت المحصلة النهائية للتغير الاجتماعي. ومع كثرة الانتقادات التي وجهت له ظهرت وجهات نظر أخرى، لكن هذا الاتجاه لم يمت، بل بقي يستقطب بين الحين والآخر مؤيدين جدداً، ومن بين المحدثين يمكن الإشارة إلى كل من ستيوارد ووايت ولينسكي (Steward, 1960; White, 1949; Lenski, 1966).

اهتم عدد من المتخذين من المنظور التطوري متكئا نظريا بدراسة المكونات الكبيرة فحاول تتبع مسيرة ظهور وانتشار وسيطرة الحضارات ثم أفولها. من أشهر هذه المحاولات النظرية الدائرية لابن خلدون، وتلك التي طورها سبينجلير Oswald Spengler عن تدهور الحضارة الغربية وأفولها. فبعد أن تصل الحضارات إلى أوج ازدهارها تبدأ في مرحلة التحلل والانهيار. وكذلك ظهر هذا الاتجاه عند بارتيو في نظريته عن الصفوة، وسوروكن في نظريته عن الدورات التاريخية التي تتكرر في كل المجتمعات عندما تتحوّل عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الاعتقادية والمرحلة المثالية والمرحلة الحسية. كما اقترح المؤرخ البريطاني المشهور أرنولد توينبي نظرية حول دور الحضارة بين مراحل النمو وأنماط التكيف معها. فكل دائرة تبدأ بتحدٍّ، ويقابل هذا التحدّي باستجابة قد تكون ناجحةً، ويبقى المجتمع ليواجه مزيداً من التحديات إلى أن يواجه تحدياً لا يستطيع أن يواجهه فينهار، وهكذا يتحوّل التاريخ إلى دوراتٍ حضارية متعددةٍ.

يمكن القول إن المدرسة الوظيفية هي الأخرى نوع من التطوير الذي تم من داخل الاتجاه التطوري العضوي. فالنسق وهو المفهوم المحوري عبارة عن نظام يتكون من أجزاء تعمل متكاملة للحفاظ على التوازن والتكامل مثل ما هو سائد في الكائن الحي. يقول البعض إن الوظيفية تصور نظري يصلح لوصف النسق الاجتماعي وهو في حالة سكون. إلا أن اقتراح بارسونز المتمثل في مفهوم النسق المتوازن

الديناميكي يناسب التعامل مع التغير. فمع أن مكونات النسق على مستوى الفرد أو الشخصية أو على مستوى المجتمع تكون في حالة توازن داخلي وخارجي، تتقبل هذه المكونات حالات عدم التوازن فتتعامل معها بدمج التغيرات في داخل بناء النسق ليعود إلى حالة التوازن وهكذا.

وقبل أن نختم هذا الجزء لا بد من الإشارة ولو في عجالة إلى ذلك التوجه النظري المعروف بالصراع. وهو توجه يعنى بدراسة التغيّرات التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضة، فالتناقض هو المحرك الأساسي لتغيّر المجتمعات وتاريخ المجتمعات هو في التحليل الأخير تاريخ صراعٍ بين الطبقات. فالحياة الاجتماعية دائمة الحركة، وذلك لأن أسباب ودوافع التغيّر موجودة بداخلها وفي طبيعتها.

## ثانياً: التحديث كنوع من أنواع التغير الاجتماعي

يستخدم كثيرون من علماء الاجتماع مفهوم التحديث للإشارة إلى العملية التي عن طريقها يتحوّل المجتمع من حالة التقليدية إلى حالة المجتمع الحديث أي المجتمع الذي يأخذ بأسباب الحياة العصرية الحديثة. وهي عملية يتحول خلالها المجتمع من حالة ما قبل المجتمع الصناعي الذي تسوده حياة البساطة والاعتماد على مكونات المحيط كما هي موجودة في الطبيعة، إلى مجتمع للصناعة فيه مكانة عالية. وبعبارة أخرى كان التحديث مرحلة ضمن مراحل تطور المجتمعات البشرية. تاريخيا، بدأت أولا في أوربا، وانتشرت فيما بعد في مختلف أرجاء العالم. شأنها في هذا شأن بقية المراحل التي سبقتها، وخصوصا تلك التي تميزت ببناء حضارات. مع ملاحظة أن وسائل الانتقال التي توفرت لمرحلة التحديث كانت هي الأفضل من حيث تطورها ومقدرة انتقالها وسرعة الانتقال. لذلك يمكن القول إن انتشار التحديث جغرافيا كان أوسع من انتشار أي حركة اجتماعية أو مرحلة تطور أو تغير سبقتها. وتجدر الإشارة إلى أن مسيرة التحديث المادي لم تبدأ فجأة، وإنما سبقتها مرحلة، سادت خلالها حالة فكرية، تميزت بسيادة خصائص تميل إلى توجيه سيل لا ينقطع من الأسئلة الموجهة نحو جميع جوانب الحياة العقائدية والفلسفية والفكرية. أسئلة تشكك في الثوابت بغض النظر عن مجالاتها. أسئلة تدعو إجاباتها إلى الثورة على القديم، وعدم الخوف من المجهول، والاستعداد للدخول في تجارب غير معهودة ولا معروفة. يمكن أن يشار إلى هذه الحالة الفكرية بالحداثة. وهي حالة طالت

مختلف الأنشطة المتعلقة بالفكر وبالإبداع من فلسفة إلى أدب وفن وهندسة، والعلم بفروعه وتطبيقاته العملية، إلى قواعد تنظم عمليات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد. لقد أخذت الحداثة تتشكل كنتيجة مباشرة لتكاثر الأفكار الجديدة، وتصارع مختلف الفلسفات ووجهات النظر وحركات التمرد على الأوضاع القائمة، إلى أن تبلورت وفق ما أصبح يعرف بفلسفة التنوير التي قادت التطبيقات العملية لبعض جوانبها إلى التحديث المادي.

ولأن البداية كانت في أوربا، لذلك يرى عدد غير قليل من المفكرين والباحثين ورجال السياسة أن التحديث تجربة أو صناعة أوربية. وعلى الذين يرغبون في استيرادها أو تقليدها أن يطبقوا التجربة بحذافيرها، لتظهر عندئذ مجتمعات تشابه النمط الأوربي، ويشب أفراد تشابه أو تعكس أنماط سلوكهم الأنماط الأوربية. وقد افترض أغلب الذين كتبوا من هذا المنظور أن هناك طريقا واحدا للتحديث، وهو الذي سلكته الدول الصناعية الغربية واليابان. وتبعاً لهذا المنظور فإنّ التحديث سيقود إلى شكل من أشكال تشابه المجتمعات لتنتظم في نمطٍ واحدٍ يتصفٍ بالحضرية والصناعة، وزيادة السكان حجماً وكثافةً، وتقسيم للعمل أكثر تخصصاً، ويعتمد على المعرفة العملية بدرجةٍ أكبر فتصبح المعرفة العلمية أكثر انتشارا (Lerner, 1958; Smelser, 1959). وقد ربط بعض هؤلاء ما بين التحديث والتطور والتقدم، فكأن حركة تحديث المجتمع عبارة عن خطوات أو مراحل على خط التقدم (Eisenstadt, 1973). بينما اقترح آخرون، أنه لكي يتحول مجتمع تقليدي إلى حالة المجتمع الحديث، لا بد من تواجد عدد من أعضائه ممن اكتسب خصائص الشخصية الحديثة. وأهم هذه الخصائص: الاعتقاد بإمكانية المعرفة العلمية لحل جميع المشكلات والركون إلى الحوار لحل الخلافات، وتقبل الرأي المخالف، واحترام القانون وقواعد العمل والتقيد بالوقت. ومن بعد يقوم هؤلاء بدور القادة أو المحرضين لإقناع الآخرين بالأخذ بأسباب الحياة العصرية (Inkeles & Smith, 1974).

وبناء على ما تقدم فإن عوامل التغيّر في البلدان النامية هي عوامل خارجية. تصل التأثيرات من بعيد عبر انتشار عناصر التقانة، وهي تقانة تحمل معها خصائص الثقافة التي طورت فيها أول مرة. وعندئذ تبدأ الثقافة التقليدية التي يصفها البعض بالجمود والسكون تشهد عمليات تباين واسعة النطاق، تؤدي إلى تغيرها لكي تتقرّب

من النموذج الغربي. فعملية التحديث هي عمليةٌ تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات التقليدية النامية لقيم وتنظيم المجتمعات الحديثة. ويتوقع أن يفرز هذا التغير البطيء المتدرّج الذي يتم عن طريق تحديث الأبنية الاجتماعية، بعض المشكلات من مظاهر التناقض بين القديم والجديد، ومن مثل ما عبر عنه أوجبرن بالهوة الثقافية التي تنتج عن اختلاف سرعة تغيّر العناصر المادية وتغيّر العناصر المعنوية. وكلما ازدادت دائرة التغير وتكيف المجتمع مع التغيّر اتساعا، ضعفت هذه المشكلات وزال أثرها. ومن هنا يظهر أثر العوامل الداخلية حيث تختلف المجتمعات في مقدرتها على تطوير عناصر محلية تعمل على خفض التوتر الناتج عن استيراد الأنظمة، والمؤسسات الحديثة، وتطوير وسائل تسرع من عملية التكيف مع الجديد، لترجع حالة التوازن إلى البنى الاجتماعية. ويعتبر البعض بما فيهم ليرنر وأيزنستاد وإنكلس أن منظور التحديث لا يزيد عن كونه توظيفا لمفاهيم المدرسة النظرية الوظيفية في دراسة المجتمعات النامية. وفي رأي هؤلاء، فإن التغيّر الذي تشهده البلاد النامية هو تغيّرٌ تدريجيٌ مرتبطٌ بالتباين وعدم الاتزان وذلك لاتصاله بالثقافة الغربية. ولكن سرعان ما يجد هذا المجتمع التوازن والتكامل نتيجة لعوامل التكيف مع المحيط الخارجي.

## ثالثاً: أهم الاتجاهات البحثية والإشكاليات التي طرحتها الدراسات الليبية التي تنظر للعلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي

تنحصر الدراسات الليبية التي تربط بين التعليم والتغير الاجتماعي التي سنوليها اهتماما في هذه الورقة، في تلك التي قام بها متخصصون في علم الاجتماع. لا يعني هذا أن جميع الدراسات الليبية التي نظرت إلى العلاقة بن التعليم والتغير الاجتماعي تقع بالضرورة في داخل مجال علم الاجتماع. فقد تكون أجريت دراسات من هذا النوع في مجالات أخرى. لكن تحديد المجال المعرفي في رأينا أمر ضروري لتقديم صورة أقرب للواقع. فتقديم تقييم مناسب لجميع الدراسات بغض النظر عن المجال المعرفي أمر تحف به مخاطر كثيرة. فتقييم مختلف الدراسات في مجتمع واحد يتطلب مجهودا كبيرا قد يتجاوز إمكانية باحث واحد خصص له وقت محدود. قد يقع من يقوم بمثل هذا في فخ الاستنتاجات المتسرعة، والتعميمات التي لا تستند إلى تبريرات كافية. فتأتي الأحكام أقرب إلى الرأي الشخصي منها إلى تقديم ملخص

يعكس الواقع الموجود فعلا في الدراسات المعنية. ثم إن عدد المتخصصين في علم الاجتماع في ليبيا صغير، وعدد الدراسات التي قاموا بها وتعرضت للتعليم والتغير الاجتماعي محدود أيضا وحديث نسبيا، مما يجعل الحديث عنها بواقعية أمرا ليس صعبا.

جميع الدراسات الليبية التي روجعت وظفت مدرسة التحديث لدراسة التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي. وجميعها تقريبا يمكن أن تطلق عليها صفة الإمبيريقية التي توجهت إلى القياس الكمي. لذلك اهتمت هذه الدراسات بالمؤشرات التي يمكن قياسها، وقد توزعت هذه بين مستويين مستوى المجتمع ومستوى الفرد أو الشخصية. تضمنت المؤشرات التي ورد ذكرها، على مستوى المجتمع، تلك المتعلقة بتحديث المحيط الفيزيقي مثل المباني الحديثة، على شكل وحدات سكنية وأسواق وخدمات، وكذلك الطرق ووسائل الاتصال المختلفة، وأيضا المؤسسات العامة، مثل المدارس والمستشفيات والمعسكرات، وأجهزة المحافظة على الأمن، والمؤسسات الاجتماعية، ودرجة تركز هذه المؤسسات في مراكز حضرية، تجتذب نحوها سكان الريف. كما أشير إلى وسائل ومعدات الإنتاج، مثل الورش والمصانع بأنواعها، والدور الذي تلعبه في تغيير نمط العمل السائد، وكذلك انتشار أنواع معينة من السلع، وتأثير كل هذا على انتشار أنماط سلوكية تتمحور حول الشراء والاقتناء، وشكل ما يسمى بنمط الاستهلاك. تطرقت بعض الدراسات إلى مختلف مكونات مكان العمل من مكتب وخلافه، ومكونات المسكن أو المنزل، وما يتصل بهذا من قواعد وبرامج وعادات تنظم حركة الأفراد في داخل هذه الأماكن.

وعندما تعرضت الدراسات الليبية لمؤشرات التحديث على مستوى الشخصية، ذكرت تلك الخصائص التي تتصل بالمقدرة على التكيف مع متطلبات الحياة العصرية، وما يتعلق بها من سرعة في التغيير والتجديد، وما يرتبط بهذا من طرق ووسائل وكيفية التعامل مع أنساق القيم الجديدة، وما ينتج عن كل هذا من آراء ومواقف واتجاهات. فالتحديث على مستوى الشخصية أو الحداثة بالنسبة لهذه الدراسات، يعني عملية انتقال من نمط معرفي يعتمد بدرجة كبيرة على احترام التقاليد والأفكار القديمة والتفسيرات الغيبية والأسطورية لمعظم ما يصادفه الشخص في يومه من قضايا وأنشطة ومشكلات، إلى نمط معرفي يوظف العقلانية توظيفا واسعا، ويستعين بنتائج المعرفة العلمية وتوظيفاتها الثقافية في التعامل مع ما يصادفه المرء في

يومه من قضايا وأنشطة ومشكلات. نُظر إلى هذه التفسيرات على أنها تعبير صادق لأنماط التفكير، كما نُظر إلى العقلانية على أنها ليست حالة جامدة، ولا كماً محدوداً، وإنما هي توظيفات تكثر وتقل، وتتوحد وتتنوع، فهي درجات كثيرة، وبالامكان بناء مقاييس لها للمقارنة بين الأفراد. وتم بالفعل توظيف واسع لمقياس تضمن عددا كبيرا من الفقرات التي اتصلت بمكونات لها علاقة بالنقاش والنقد والتحليل، إلى جانب مكونات افترض أنها تعكس درجة ثقة عالية بنتائج المعرفة العلمية، وبتوظيفاتها العملية، وفي المقدرة على التجريب، والمقارنة بين النتائج المختلة، وتعديل الرأي في ضوء الحقائق الجديدة الخ. . .

جميع الدراسات الليبية التي روجعت لهذه الورقة وربطت بين التغير الاجتماعي والتعليم انطلقت من إطار نظري واحد، ووظفت مفاهيم ومقاييس متقاربة. لكن هذه الدراسات اختلفت من حيث طبيعة الإشكاليات التي تم تسليط الضوء عليها في كل حالة. لذلك تقرر تصنيف هذه الدراسات حسب اهتماماتها وتساؤلاتها الرئيسة واتجاهاتها البحثية ضمن أربعة محاور هي:

١. دور الدولة في التعليم
٢. علاقة التعليم بالحراك الاجتماعي
٣. العلاقة بين التعليم وتغير القيم
٤. العلاقة بن التعليم والفواعل الاجتماعية الأساسية

### ١. دور الدولة في التعليم

التعليم الذي كان سائدا قبل مطلع القرن العشرين هو التعليم الديني والذي كان محدودا من حيث الانتشار ومن حيث المستوى. تمسك هذا النوع من التعليم بالثوابت التي عرفها هذا المجتمع وسادت لعصور طويلة. لكن التعليم الذي يمكن ربطه ضمن متغيرات أخرى بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها سكان هذه المنطقة هو التعليم الحديث أو العصري الذي كانت انطلاقته مع انسحاب إيطاليا من ليبيا في مطلع أربعينات القرن العشرين.

كانت البداية جد متواضعة، لكن التقدم كان سريعا حيث أخذت الأعداد تتضاعف بسرعة، ودخلت الفتاة المدرسة، وفتحت مختلف المعاهد وفروع المعرفة ومستويات التعليم بما في ذلك الجامعي والعالي. وكما توضح بيانات (الجدول رقم

١) فإن المعدلات العددية للتعليم بمختلف مجالاته أصبحت في نهاية هذا القرن تضاهي مثيلاتها في أكثر المجتمعات تقدما في هذا المجال، بما في ذلك نسبة الإناث التي بلغت في العام ١٩٩٥ (٤٨%) من مجموع جميع الطلبة المسجلين في جميع مستويات التعليم.

أولت الدولة حديثة التكوين اهتماما كبيرا لبناء ونشر مختلف مؤسسات المجتمع الحديث. لكن بساطة الإمكانات المادية جعلت سرعة الإنشاء والتعمير والنشر بطيئة، ضوعفت فيما بعد عندما أخذ ريع بيع النفط يتدفق على خزينة الدولة. لقد بدأت المحاولات الأولى للتخطيط تأخذ شكل برامج تنموية بسيطة ومحدودة منذ منتصف الخمسينيات، إلا أن أول خطة متكاملة هي الخطة الخماسية التي ظهرت في العام ١٩٦٣، ورصد لها حوالي مليار دولار أمريكي. وهذا مبلغ ضخم جدا إذا علم أن أول ميزانية لدولة حديثة الاستقلال لم تتجاوز الخمسة والثلاثين مليون دولار. وتبقى مخصصات الخطة الأولى جد متواضعة عند مقارنتها بالخطتين اللتين تلتا، الأولى وهي ثلاثية للسنوات ١٩٧٣/ ٧٥ التي تجاوزت مخصصاتها السبعة مليارات دولار، والثانية وهي خماسية للسنوات ١٩٧٦/ ٨٠ التي تجاوزت ما رصد لها أي الواحد والعشرين مليار دولار (التير، ١٩٩٢، ٢٧٣-٢٨٣). ثم تتابعت الخطط الخمسية فيما بعد، وإن تدنت مخصصاتها بسبب تدهور سعر النفط الخام، والحصار الذي فرض على البلاد.

لقد بذلت مجهودات كبيرة لتحقيق تقدم ملموس في جميع المجالات التي لها علاقة بتحسين ظروف معيشة الفرد، وخصوصا مجالات التعليم والصحة، والطاقة والإسكان وطرق ووسائل الاتصال، ومكننة الزراعة، والصناعات الخفيفة والثقيلة، والتوسع في استخدام السلع الاستهلاكية المعمرة الخ. . . . جميع هذه مؤشرات أمبيريقة يمكن مشاهدتها ويمكن قياسها. ففي مجال التعليم مثلا تتمثل هذه المؤشرات في عدد المدارس وأنواعها، وعدد الفصول، ومستويات التعليم، وعدد الدارسين في كل مرحلة ونسبهم للعدد المقابل حسب آخر تعداد عام للسكان، وعدد المدرسين. وتتمثل في مجال الصحة في عدد المستشفيات والمصحات، ومدى انتشارها أو تركزها، ومعدلات الأسرة في المستشفيات، ومعدلات الأطباء والممرضات. وتشير المؤشرات في مجال الإسكان إلى عدد الوحدات السكنية المنجزة سنويا، ومعدلات الزيادة، ومدى توفر الشروط الصحية في هذه الوحدات

من ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي. وتعني المؤشرات في مجال وسائل الاتصال أطوال الطرق المعبدة، وكمية المنجز منها سنويا ومستوياتها، وعدد السيارات العامة والخاصة، ومعدلات انتشار خدمات الهاتف وهكذا.

لقد حققت البلاد تقدما كبيرا بالنسبة لجميع هذه المؤشرات الإمبيريقة التي يمكن التفكير فيها (التير، ١٩٩٢، ص ٢٩٠-٣١٠؛ اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، ١٩٩٧، ص ٢٢-٤٢؛ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ١٩٩٥، ص ٣١-٤٩). وهو تقدم انتشر فعم جميع أجزاء البلاد بما في ذلك القرى الصغيرة وحتى النائية. فالطرق المعبدة والكهرباء وخدمات الهاتف والوحدات السكنية الحديثة وصلت لكل تجمع استيطاني مهما صغر حجمه، ومهما ابتعد عن ساحل البحر. وتوضح البيانات الواردة في (الجدول رقم ٣) بعض المؤشرات التي تعكس أهم ما أنجز في هذا المجتمع، وله علاقة بتحديث المحيط. وتفيد التقارير الرسمية إلى أنه في عدد غير صغير من بلدان العالم الثالث لا تتجاوز نسبة الذين يحصلون على مثل هذه الخدمات في الريف عن العشرة في المائة. لذلك عند مقارنة هذه المؤشرات عالميا يتضح أن ليبيا أصبحت ضمن بلدان الصف الأول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨، ٢١).

اهتمت الدراسات الليبية التي ربطت بين دور الدولة والتعليم والتغير الاجتماعي بإلقاء الضوء على مجهودات الدولة في نشر التعليم أفقيا وعموديا، وانطلقت من فرضية تقول: بأنه كلما ارتفعت درجة تعليم الفرد، ارتفعت درجته على مقياس حداثة الشخصية، ثم كلما تكاثر عدد الذين يمكن وصفهم بذوي الشخصيات الحديثة في المجتمع، ارتفعت درجة احتمال أن يصير ضمن المجتمعات الحديثة، أي يحدث به تغير اجتماعي هام (التير، ١٩٨٠؛ الهمالي، ١٩٨٦؛ الترهوني، ٢٠٠٠). وقد بذلت في جميع هذه الدراسات محاولات للربط بين مستوى التحديث المادي والتحديث على مستوى الشخصية، وهو ربط يستند إلى فرض رئيسي مفاده أن التغيير المادي تقوده الدولة بواسطة برامج التنمية سيؤدي في النهاية إلى تغير نسق قيم الأفراد بحيث تتغير شخصياتهم من النمط التقليدي إلى النمط الحديث.

وظفت هذه الدراسات مقياسا سمي بمقياس الشخصية الحديثة، تأثرت نسخته الأولى بذلك الذي طوره الباحثان إنكلس وسميث (Inkeles & Smith, 1974). ثم أدخلت عليه فيما بعد لتحسين درجة ملاءمته للبيئة الليبية.

لم تتعرض هذه الدراسات لمحتوى التعليم، ولا إلى السؤال الذي يمكن أن يطرح والمتعلق بدور التعليم في إعادة إنتاج الموجود. اكتفت هذه الدراسات بمعاملة التعليم معرفا بالمستوى الرسمي كمتغير مستقل أو متغير متداخل. وتقاربت نتائج هذه الدراسات من حيث أهمية الدور الذي خصص للتعليم (إحصائيا) في تكوين شخصيات لها خصائص تقارب تلك التي تعارف عليها علماء الاجتماع وربطوها بنمط الشخصية الحديثة.

## ٢. علاقة التعليم بالحراك الاجتماعي

يكون الحراك الاجتماعي رأسيا بمعنى الانتقال من مستوى اجتماعي إلى مستوى مختلف سواء إلى أعلى أو إلى أسفل، وقد يكون أفقيا بمعنى الانتقال جغرافيا، وغالبا ما يعني في هذه الحالة الانتقال من الريف إلى المدينة. لم تهتم الدراسات الليبية بالنوع الأول من الحراك الاجتماعي، لكن النوع الثاني حظي باهتمام واضح (التير، ١٩٨٣؛ ١٩٩٦؛ الزوي، ١٩٩٩) و(Attir, 1983; 1994; Blake, 1994; Elkabir, 1980).

كان التعليم من بين أهم المتغيرات التي وجدت هذه الدراسات أن له علاقة بحركة السكان وهي علاقة سارت في اتجاه واحد، أي من الريف إلى المدينة. لقد ظهر واضحا من نتائج هذه الدراسات أن الذي يحصل على بعض التعليم ترتفع درجة احتمال تغييره لموقع عمله ولمكان إقامته. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجتمع شهد خلال الخمسين سنة الأخيرة حركة انتقال للسكان على نطاق واسع (جدول رقم ٣). فعندما بدأ النصف الثاني من القرن العشرين كان أكثر من ثلاثة أرباع الليبيين يعيشون في الريف ويشتغلون بالزراعة والرعي.

تغير هذا الوضع بالكامل لتصل نسبة الحضر إلى اكثر من ثمانين في المائة حتى قبل أن ينتهي القرن. حدثت هذه الهجرة على دفعات. قد لا يكون للتعليم علاقة بالدفعات الأولى منها. فعندما بدأ النشاط المتعلق بالبحث عن النفط، تركزت الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المدن وفي العاصمة بصفة أدق. بعض أبواب العمل الجديدة لا تشترط مستوى من التعليم. لذلك كانت غالبية أعضاء الهجرات الأولى من العمالة غير الفنية. جاء هؤلاء من الريف واصطحبوا أسرهم معهم مما أدى إلى ظهور أحزمة أحياء الصفيح حول المدن وحتى في داخلها. لكن الدخل العالي من

عائدات النفط يسر من مهمة الدولة للقضاء على هذه الظاهرة التي زالت من البلاد ابتداء من مطلع العقد السابع من القرن العشرين. إلا أنه يمكن القول إنه كلما ارتفعت درجة تعليم الفرد ارتفعت درجة رغبته في العيش في مدينة كبيرة.

لا يعني عدم الاهتمام بالنوع الأول من أنواع الحراك الاجتماعي أنه لا يستحق الاهتمام، أو أن دراسته غير ممكنة، أو أنه لا يقع ضمن اهتمامات علماء الاجتماع المحليين. لكن يبدو أن الخوف من ملامسة بعض الخطوط الحمراء أو الوقوع في المحظور هما السببان الرئيسيان لتجنب الباحث الليبي الخوض في هذا المجال. لذلك بقيت بيانات هامة غائبة عن نتائج الدراسات الليبية.

### ٣. العلاقة بين التعليم وتغير القيم

القيم والمعايير ركن أساسي من أركان النسق الثقافي، ولكل ثقافة قيمها ومعاييرها. ومع أن بعض القيم يشترك فيها الناس على اختلاف أماكن تواجدهم، إلا أن قيما أخرى تخص كل جماعة بشرية وبذلك تميزها عن غيرها من الجماعات. ولأن الثقافات تؤثر وتتأثر بغيرها فإن القيم والمعايير كأحد أركان الثقافة تتأثر بهذه الحركة فتتغير. كما أن تغير هذه القيم والمعايير قد يحدث بفعل عوامل داخلية كما يحدث في حالة التعامل مع التقانة مثلا، أو بعبارة أخرى محاولة التلاؤم مع مظاهر التغير المادي. فالتطور التقني مثلا يتطلب تغييرا في القيم. فنتاج الصناعة مواد جامدة معدة لاستخدام البشر، وعندما تستخدم، فإنها ستستخدم في مجالات واسعة وبأشكال متعددة، وبالطبع هذه المجالات ستطال العلاقات الاجتماعية. وقد اهتمت بعض الدراسات الليبية برصد التغير الذي يحدث على نسق القيم، وانقسمت من حيث الاهتمامات إلى:

#### أ. تداخل قيم الحداثة مع التقليدية

ذكرنا في مكان سابق أن المجتمع الليبي يمر خلال الخمسين سنة الأخيرة بمرحلة تغير على نطاق واسع، يبدو هذا واضحا في التغير الذي حدث على المحيط وفي الإمكانات وفي نمط المعيشة، وطال التغيير النسق الثقافي. فثقافة المجتمع ليست محصنة ضد التغير والتبدل. لكن يلاحظ أن حجم وسرعة التغير في الجوانب المختلفة للثقافة ليست واحدة، وأن استجابات الأفراد للتغير ليست متساوية، فحين

يقبل بعض أعضاء نفس المجتمع على القيم الجديدة، يحرص آخرون على التمسك بالقيم القديمة، ويميل البعض الآخر إلى الخلط بين الجديد والقديم. تنعكس هذه الاختلافات على أنماط السلوك. وقد رصدت بعض دراسات التحديث الليبية هذه الاختلافات كما تتمثل في مؤسسات وأبنية اجتماعية معينة، كما حدث في تلك التي حاولت التعرف على هذه الاختلافات في مؤسسة الزواج والبناء الأسري (الزقوزي، ١٩٩٢؛ جدور، ١٩٩٦). وقد أمكن التمييز بين الأفراد سواء بالنسبة للسلوك، أو الآراء بناء على مستوى التعليم. تم هذا التمييز على المستوى الإحصائي. بالطبع يمكن القول إن عوامل أخرى قد تكون هي المسؤولة عن الاختلافات بين الفئات وخصوصا وأن العلاقة بين التعليم والمتغير التابع وهو التحديث قيست على مستوى تحليل المتغيرين فقط. أي لم تستخدم التقنيات الإحصائية المتوفرة لتحييد أثر عدد من المتغيرات التي يمكن التفكير فيها.

**ب. تخلخل القيم واختيار طرق غير معيارية للوصول إلى الأهداف الثقافية**

أقبل الليبيون-عندما أتيحت لهم الفرصة-بنهم على استخدام والاستفادة من مختلف مقومات الحياة الحديثة. اقتنوا المنتجات الصناعية الحديثة، وتعودوا بشيء من السرعة على التعامل مع الكثير منها. واقترن هذا النشاط بانتشار واسع للتعليم، وبارتفاع مستوى الخدمات الصحية والسكنية، والتوسع في مشاريع الزراعة والصناعة، وتطوير قطاع الاتصالات والمواصلات. وقاد هذا إلى تقدم مكانة القيم المادية، وإلى ارتفاع مستوى الطموحات، والرغبة الشديدة لتحقيق النجاح المادي والمعنوي. وبالطبع أدى هذا إلى ظهور قيم جديدة، وتحوير قيم قديمة، للتعامل مع أنماط سلوكية جديدة. ويتوقع-كما حدث في مجتمعات أخرى- أن تكون سرعة التغير في مجال القيم أكبر من مقدرة بعض أعضاء المجتمع على التكيف مع ما قد يشار إليه بنظام حياة جديدة. وبعبارة أخرى قد يفشل بعض أعضاء المجتمع في مسايرة نمط التغير في نسق القيم. إذ لا يستجيب الجميع لتغير القيم بنفس الكيفية. بل إن البعض يحاول التمادي في التمسك بالقديم، بينما تلجأ الغالبية إلى خلط القديم بالجديد. وقد يقود كل هذا إلى أن يفشل البعض في التعرف على القيم المناسبة. وهنا تضطرب الأمور، وتظهر على السطح أشكال كثيرة من أنماط السلوك، التي تبدو وكأنها صادرة عن حالة من حالات الارتباك والاضطراب في

التمييز بين المشروع والممنوع. وقد يلجأ البعض إلى ممارسة كل ما يرونه كفيلا بتحقيق طموحاتهم وأهدافهم، دون التفكير كثيرا فيما إذا كان هذا يتعارض والقيم التي كانت سائدة وتلك التي تحض على حسن الخلق. وقد حاولت أكثر من دراسة التحقق من هذا الفرض العام الذي تمت ترجمته بطرق متعددة ومن بينها تلك التي سلطت الضوء على نمط من السلوك المنحرف أخذ في الانتشار أخيرا بحيث صار يهدد العملية التعليمية ونقصد به الغش في الامتحانات (التير وأميمن، ٢٠٠٣). فهذا النوع من أنماط السلوك عرف في أكثر من مجتمع وخلال أكثر من زمن. وقد اهتم بدراسته عدد كبير من الباحثين الذين حاولوا الربط بين نمط السلوك هذا وعدد من العوامل الذاتية للطالب. لكن الدراسة الليبية مسترشدة بأطروحة دوركايم المتعلقة بانتشار الأنومي، وما أدخل عليها من تطويرات فيما بعد على يد ميرتون وعدد من طلابه، حاولت التفتيش عن الأسباب في داخل البناء الاجتماعي بصفة عامة، ونسق القيم بصفة خاصة. حيث تتغير بعض مكونات نسق القيم فتصبح بعض أنماط السلوك التي كانت غير مقبولة ويجرمها القانون عادية في نظر بعض الأفراد الذين تعنيهم (Merton, 1968; Clinard, 1971).

جرى خلال السنوات الأخيرة التأكيد أكثر من اللازم على النجاح المادي، وصاحبت هذا التأكيد حملة إعلامية واسعة النطاق، تقلل من شأن الكثير من القيم والمعايير المتعارف عليها بحيث وصفت بالتقليدية والرجعية، واتهمت بعرقلتها لحركة التحول الثوري. مما أدى إلى حدوث بلبلة عند الكثيرين بحيث أصبح التمييز بين المستحب والمستهجن، المقبول والمنبوذ أمرا غير واضح، وانتشرت ميكانيزمات تبرر الكثير من الأخطاء والكثير من مظاهر الانحراف بين مختلف شرائح المجتمع.

**ج. اختفاء بعض القيم التقليدية**

ترى نسبة كبيرة من الذين يتولون مهمة قيادة مسيرة تحديث المجتمع في الكثير من مجتمعات العالم الثالث بأن المجتمعات التقليدية عندما تبدأ مسيرة التحديث، يجب أن تتخلص تدريجاً من مظاهر ذلك المجتمع القديم، لتأخذ بمظاهر المجتمع الحديث. ويبدو أن نسبة لا بأس بها من الذين يعنيهم هذا الأمر في المجتمع الليبي يأخذون بهذا الرأي. المظاهر المادية للتحديث أيسر من حيث الاستعمال والاستيعاب، لذلك يتم استيرادها والأخذ بها. وعندما تتوفر الإمكانات المادية تكون

عملية الاستيراد والانتشار أسهل. ويبدو أن هذا هو الذي حدث في حالة المجتمع الليبي. لكن وكما ذكر في مكان سابق فان الكثير من مظاهر التحديث المادي ترتبط بها قيم مخالفة لتلك السائدة في المجتمع الليبي التقليدي. بالطبع ليست جميع القيم الثقافية متساوية من حيث المكانة. ففي حالة هذا المجتمع توجد قيم تتعلق بالثوابت كتلك المتصلة مباشرة بالدين. وهذه تظل ثابتة وإن حدث تحويرات عليها فإنها تكون في عدد من الأنماط السلوكية الفرعية، أو تكون تحويرات محدودة وفي نطاق ضيق. لكن توجد في نفس الوقت قيم أخرى تحتل مكانة أدنى من حيث درجة تمسك الأفراد بها، وهي المعرضة قبل غيرها للتضحية بها، على الرغم من أن بعضها قد تكون له وظيفة هامة مثل تلك المتعلقة بتقوية التماسك والتضامن الاجتماعي.

أجريت دراسات حول سكان الواحات المنتشرة في الصحراء بهدف التعرف على مظاهر التغير الاجتماعي وقياس درجات قوتها (التير، ١٩٩١؛ ١٩٩٦). فالصحراء الليبية واسعة، والحياة فيها صعبة، ولكنها ليست خالية تماما من السكان، إذ تقيم نسبة صغيرة من سكان هذا المجتمع في واحات صغيرة متناثرة في وديان قديمة. ولأن الواحة مكان بعيد والى حد ما معزول، طور سكانها بناء اجتماعيا يتسم بدرجة قوية من التماسك والتضامن. لا يعني هذا أن جميع سكان الواحة ينتمون إلى أصل واحد كالانتماء لقبيلة واحدة مثلا. فقد يعيش في نفس الواحة أفراد ينتمون إلى عدد من البطون التي ينتمي كل منها إلى قبيلة، أو إلى أكثر من جماعة إثنية. وطور أهالي كل واحة مجموعة من التقاليد والأعراف التي تبين بوضوح تام طبيعة العلاقات بين جميع السكان على اختلاف انتماءاتهم واختلاف أعمارهم. ويحافظ الجميع على أن يتعلم الصغار طبيعة هذه العلاقات وأن يحترمها. إلا أن رياح التحديث ذات الطابع السريع هبت على الواحة الليبية وغيرت خلال سنوات قليلة الكثير من معالمها الفيزيقية والاجتماعية والثقافية. ولعل أهم ما وصلت إليه الدراستان المشار إليهما آنفا أن الجيل الجديد يرفض التقاليد والأعراف التي حافظت على تماسك البناء الاجتماعي لقرون طويلة. لذلك ظهرت مؤشرات الانحراف وأخذت أشكالا مختلفة، وتقلصت مناسبات التكافل الاجتماعي بعد أن أصبح كل فرد يهتم بمصالحه الشخصية فقط، وتغيرت تركيبة العلاقات بين الفئات بسبب التعليم وطبيعة العمل والاستحواذ على السلطة السياسية المحلية. ويبدو أن التعليم لعب الدور المهم في ظهور ما يمكن أن يسمى بشعور الفردانية المتمحور حول تقديم المصلحة الشخصية، لكن

تصعب نسبة تغيرات أخرى للتعليم. فمثلا ظهر واضحا بأن القيادات التقليدية تخلت عن أماكنها لصالح أخرى أتت في أغلب الأحيان من فئات كانت تاريخيا مسبوقة اجتماعيا. ويبدو أن السبب الرئيسي لهذا يرجع إلى تفضيل صفة الولاء للإيديولوجية الثورية وتغليبها للكفاءة أو التعليم. فقد استفادت جماعات كثيرة من التغير الثوري الذي حدث في البلاد فتسابقت إلى علامات التأييد، والالتفاف حول القيادة السياسية الجديدة عن طريق الانتماء لما أصبح يعرف بحركة اللجان الثورية. ومع أن الفلسفة المعلنة لهذه الحركة بأن يقتصر نشاط أعضائها على التحريض بهدف نشر فكر الثورة، ومراقبة التطبيق، ولا يجوز لهم تولي المناصب التسييرية. لكن الذي حدث هو العكس تماما، بحيث تم تجاوز التعليم والخبرة والسن لصالح الانتماء عند ترشيح الأفراد للمناصب القيادية. بالطبع لم تقتصر هذه الظاهرة على مواقع القيادات التقليدية في الواحة وإنما شملت كل مكان، وكل مستوى وطالت حتى قيادات التعليم والثقافة، بحيث تولى في يوم من الأيام طلبة لا يزالون في مرحلة الدراسة الجامعية مسؤولية رئاسة الجامعة، ومناصب عمداء كلياتها، ومسؤولية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومسؤولية وزارة الثقافة.

لم تتجاوز نتائج الدراستين المشار إليهما آنفا حدود الوصف، ولم يتم التعرض لما سيحدث مستقبلا، وهل سيكون لمثل هذه السياسات نتائج سلبية على مستوى التعليم، وعلى المجالات التي تتأثر بوضع التعليم في زمن تتنافس فيه الشعوب علميا وتقنيا؟

### ٤. العلاقة بين التعليم والفواعل الاجتماعية الأساسية

عدد من الدراسات الليبية التي تضمنت نقاشا حول العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي نظرت إلى هذه العلاقة من زاوية التأثيرات التي قد تكون حدثت على مكانة ودور بعض الفواعل الاجتماعية. وقد اهتمت هذه الدراسات بفاعلين أساسيين القبيلة والمرأة (الزوي، ١٩٩٨؛ ١٩٩٩؛ الحوات، ١٩٩٦؛ Attir, 1985).

تحتل القبيلة مكانة هامة في البناء الاجتماعي الليبي، وكانت على مر العصور هي المحور الذي تنتظم حوله مختلف الأنشطة بما فيها السياسية والاقتصادية وحتى القضائية. يرتبط الفرد بالقبيلة ارتباطا قويا وتتأثر جميع أنشطته بمكانته في داخلها، ويزاول مختلف الأنشطة تحت رعايتها ووفق قواعدها غير المكتوبة. عندما كانت ليبيا

جزءاً من الإمبراطورية العثمانية لم يتحكم العثمانيون إلا بأمور محدودة، وحتى هذه كانت القبائل الليبية تتنصل منها من حين إلى آخر فتنشب معارك بين بعض القبائل والسلطة العثمانية ومن يواليها من قبائل محلية.

تخضع العلاقات بين القبائل إلى مجموعة من الأمور من بينها ملكية الأرض، والحدود، والمكانة الاجتماعية في سلم تتدرج فيه القبائل، والاتفاقات والمعاهدات المكتوبة وغير المكتوبة الخ . . وتدخل القبائل مع بعضها في صراعات وغزوات وفي حروب. وعندما غزت إيطاليا البلاد تصدى لها الليبيون من خلال تنظيماتهم القبيلة. وقد وظف الإيطاليون بعض العداوات التي كانت قائمة بين بعض القبائل لصالحهم. فحارب بعض الليبيين إلى جانب الإيطاليين. لكن هذه التركيبة الاجتماعية خضعت للكثير من التأثيرات الخارجية متمثلة أولا في فرض النظام الإداري الحديث، ونظام العمل الحديث وما يتصل به من أنشطة اقتصادية، والانتقال إلى المدينة، ثم التعليم. ولكن بعد أن انتشر التعليم على مستوى واسع أصبح البعض يعزو الكثير من التغييرات التي طرأت على بنية القبيلة ومكانتها ودورها للتعليم. فالذين حصلوا على نصيب كبير من التعليم انتقلوا إلى الإقامة بعيدا عن أرض القبيلة، وتولوا مواقع عمل حديثة، وتبنوا نمط معيشة لا يسمح للقبيلة بالتدخل فيه. لكن الدراسات الليبية في هذا المجال تؤكد على أن الولاء القبلي لا يزال قويا. هل يؤثر هذا الولاء على كيفية تأدية الأفراد لواجباتهم؟ وهل يعمل هذا الولاء في اتجاه بناء الدولة الوطنية أم ضدها؟ وما علاقة هذا بنمو شعور المواطنة؟ هذه عينة من الأسئلة الهامة التي لم تتطرق الدراسات الليبية إليها.

ومن ناحية أخرى وكما هو الحال في عدد من الأقطار العربية التي تحكمت فيها التقاليد القديمة، فقد حرمت المرأة الليبية من أشياء كثيرة. المرأة في البادية وفي الريف لم تعرف الحجاب، ولم تتقوقع في المنزل، ولم تنفصل عن ملازمة الرجل. لكن الأمر اختلف تماما بالنسبة للمرأة الحضرية حيث فرضت القيم التقليدية وضعا يتميز ببقائها في داخل منزلها، وبعيدة عن الأضواء، ومتوارية عن أعين الرجال باستثناء عدد صغير يكاد يقتصر في بعض الأحيان على الأب والأخ والزوج. فمغادرة المنزل حدث نادر ويتم ضمن طقوس متعارف عليها، وعمل المرأة أو مساهمتها في الأنشطة المتعلقة باتخاذ القرارات أمر غير قابل للنقاش أو الاعتبار. وفي ظل التوجه الذي عرفه هذا المجتمع الذي تميز بنمو مستمر لحجم المجتمع الحضري، وتناقص

مستمر في نسبة سكان الريف والبادية، فإن نسبة الإناث اللاتي خضعن لسيطرة القيم التقليدية كانت ترتفع من عام إلى آخر. لكن ما أن بدأ التعليم في الانتشار حتى أخذ هذا الوضع في التغير. كانت سرعة التغير في هذا المجال بطيئة ثم أصبحت تزداد سرعة عندما أخذت السلطة السياسية قرارات معينة يمكن تلخيصها في جعل التعليم إجباريا للجميع، واعتبرت ولي الأمر مسؤولا مسؤولية مباشرة لتطبيق هذا المبدأ، ورفعت سن الزواج إلى ثمانية عشر عاما بالنسبة للفتاة، وفرضت الزي العسكري والتدريب العسكري على جميع طلبة المدارس بما في ذلك الإناث، وفتحت الباب أمامهن لدخول مجالات كانت حكرا على الرجال مثل الكليات العسكرية وكليات الشرطة. ومع تكاثر عدد الإناث الحاصلات على تعليم متخصص وتعليم عالٍ خرجت المرأة من مجالات العمل التي خصصت لها أول مرة مثل التدريس والتمريض وأعمال السكرتارية، ودخلت مجالات الطب والهندسة والمحاماة والنيابة والقضاء والإدارة على مستوى المديرين ورئاسة مجموعة من الرجال. فالتعليم هنا هو أهم المتغيرات التي غيرت من مكانة المرأة بحيث أصبحت في مرتبة تقترب من مستوى المساواة مع الرجل.

## رابعاً: توصيات بحثية حول القضايا ذات الأولوية

القضايا التي سلطت الدراسات المتعلقة بالتغير الاجتماعي والتعليم في ليبيا الضوء عليها كثيرة، وقد وجهها إطار نظري واحد يقع ضمن حدود مدرسة التحديث. يمكن القول بأن القضايا التي درست حتى الآن اهتمت بالعوامل التي صاحبت برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي نفذتها الدولة، وأنها انحازت للجوانب الإيجابية لحركة التحديث. يلاحظ الذي يراجع برامج التنمية الحكومية في بلدان كثيرة أن هذه البرامج قد أدت إلى تغييرات هامة يصلح بعضها أن يوصف بتحديث المجتمع، وأدت أيضا إلى ظهور ظواهر جديدة تدخل ضمن المشكلات الاجتماعية والانحراف. تشكل بعض مظاهر هذا النوع الأخير من الظواهر تهديدا لحالة الاستقرار التي يعيشها البناء الاجتماعي. بالطبع ليس المقصود هنا أن يظل البناء الاجتماعي في حالة سكون، فتبدل أحواله أمر ضروري لحدوث التغير. لكن الظواهر المقصودة هنا بالتهديد هي تلك التي تتسبب في ارتفاع معدل المشكلات الاجتماعية. ومع أن بعض هذه قديمة إلا أن حجمها قد يكبر ليطال نسبة كبيرة من

السكان، كما أن أنواعا أخرى تستجد، وتتسبب في تعقيد عدد من المشكلات القديمة مثل انتشار المخدرات أو أنواع جديدة منها.

ذكرنا أن القضايا التي سلط عليها الضوء في مجال موضوع هذه الورقة درست من زاوية مدرسة التحديث. ليست هذه المدرسة الوحيدة المناسبة لدراسة مظاهر التغير الاجتماعي. ولابد من التذكير بأن اختيار مدرسة نظرية معينة من شأنه أن يفتح الباب أمام الباحث لدراسة قضايا معينة، ويحرمه في نفس الوقت من الالتفات إلى أخرى تقع في دائرة مدارس نظرية أخرى. فهناك قضايا تناسب التوجه الماركسي وما تفرع عنه من مدارس فرعية، قضايا أخرى يمكن الاهتمام بها لو استخدم الإطار النظري الذي يستند إلى مدرسة النسق العالمي بحيث توظف عوامل ذات بعد دولي لفهم ما يجري في داخل مجتمع محلي. وبناء على ما تقدم يمكن الإشارة إلى بعض القضايا التي تتطلب عناية الباحثين في المستقبل:

### ١. نوع التعليم المناسب لإحداث التغيير

استخدم التعليم في الدراسات الليبية ليعني المستوى الدراسي، ولم يتم التعرض لمحتوى التعليم ولا لنوعه، وقد يكون من المفيد القيام بدراسات تتوجه لفحص محتويات التعليم وتقييمها للتعرف على تلك المكونات التي تكون في المستقبل مسؤولة عن إحداث التغيير. كما أن طبيعة العلاقات بين التلميذ والمعلم وما يمكن تسميته بسياسة تكميم الأفواه، والمتمثلة في إصدار الأوامر والتعليمات من قبل المدرس والسمع والطاعة من قبل التلميذ تستحق هي الأخرى الاهتمام. وما هو تاريخ تطور هذا النمط من العلاقات؟ وهل هو سبب أم نتيجة؟ وما علاقة أسلوب التعليم هذا بتكوين شخصيات ذات صفات معينة؟ وهل لهذا ارتباط بغياب الديموقراطية في سلوك الإنسان العربي؟ وما علاقة هذا بما يمكن أن يسمى بنمط الشخصية الحديثة، التي يفترض أن تتولى مسؤولية إحداث تغييرات اجتماعية تتماشى والحياة العصرية الحديثة؟ وما هو نوع التحديث الذي كان سيحدث لو اتصفت العملية التعليمية بالديموقراطية بدلا من الدكتاتورية؟

٢. تسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية وعلى مدى ثلث قرن أيديولوجية ثورية ذات خصائص معروفة ومعلنة. ما تأثير طبيعة هذه الأيديولوجية على طبيعة التغير الاجتماعي الذي عرفته ليبيا خلال الحقبة الأخيرة؟ ويتعلق بهذا خلفيات الأفراد

الذين يتجمعون على شكل جماعات تتحلق حول المركز الذي تنطلق منه هذه الأيديولوجية، فما تأثير هذا التحلق على الحراك الاجتماعي، وتغير الخلفيات الاجتماعية للجماعات التي تحتل المراكز الاجتماعية العليا؟ ويقع ضمن هذا الإطار تتبع التغيرات التي قد تكون طرأت على العلاقات التقليدية بين القبائل وعلاقاتها بتوزيع القوة في المجتمع. وهل يؤثر موقع القبيلة على السلم الاجتماعي على دور التعليم سواء على مستوى الفرد أو مستوى المجتمع؟ وبعبارة أخرى هل تتدخل القبيلة في طريق توظيف التعليم فتعرقل دوره في المجتمع؟

٣. طور الفرض القائل بأن التعليم يؤدي إلى تغير القيم في الغرب، وافترض أيضا أن هذا التغير سيساعد على تكوين شخصيات حديثة، وأن هذه الشخصيات هي التي ستقود إلى تحديث المجتمع أي إلى التغير الاجتماعي وهذه تقود إلى التحديث. اقتصاد المجتمع الغربي رأسمالي ويسمح بالمنافسة الحرة دون القيود التي يفرضها مبدأ (الولاء قبل المعرفة). إلى أي مدى تناسب خصائص المجتمع الليبي توظيف هذا الفرض؟ وهل وظف هذا الفرض في غير محله؟ وهل أدى هذا إلى تحميل النتائج أكثر من مما تحتمل، وفسرت تفسيرا يتعارض مع الواقع؟ هذه عينة من الأسئلة التي يمكن اختبارها أمبيريقيا، ويمكن أن تلقي إجاباتها مزيدا من الضوء على عدد من القضايا التي عوملت كمسلمات لم تخضع للمساءلة.

٤. تفترض نظرية التحديث أن الإعلام والتعليم من بين أهم المتغيرات التي تقود إلى تحديث المجتمع. وبالطبع طورت نظرية التحديث في الغرب الرأسمالي. لذلك يقترح البعض أنه لكي يكون لهذين المتغيرين أثر هام لابد من توفر عدد من أهم خصائص المجتمع الرأسمالي خصوصا تلك المتعلقة بحرية التعبير بعيدا عن متابعة أجهزة الأمن، والمنافسة الحرة بعيدا عن قيود الولاء قبل المعرفة. لذلك يشكك البعض في مشروعية الاعتماد على هذين المتغيرين في مجتمعات العالم الثالث التي تختصر فيها حرية الرأي في عبارة (سيروا ونحن من ورائكم)، ويستعاض عن الولاء للوطن وللمؤسسة بالولاء للحاكم الفرد الذي تغدق عليه جميع الصفات التي تكاد تجعله منزلا من السماء. ومع أن بعض أولى دراسات التحديث أجريت في عدد من بلدان العالم الثالث، إلا أن هذه القضية تصلح لأن تكون إشكالية بحثية تستحق عناية الباحثين.

٥. جرت في ليبيا أكثر من مراجعة لبرامج التعليم، وأدخلت في كل مرة

تغييرات جذرية. المراجعة الأولى سميت بتأنيث التعليم وكانت تعني تولي الإناث مهمة تدريس طلبة مرحلة التعليم الإلزامي والذي يدوم تسع سنوات. المراجعة الثانية سميت بالبنية التعليمية والتي تلخصت في إيجاد عدد كبير من الثانويات التخصصية بلغت (٢٤) نوعا من الثانويات. تولت كل ثانوية مهمة إعداد الطالب ليدخل في تخصص جامعي معين. من المفيد دراسة تأثير هذه التغيرات على بناء شخصيات الطلاب، وتقييم تداعياتها المستقبلية بالنسبة لخصائص ونوع التغير الاجتماعي.

### ٦. التباين أو التمايز الاجتماعي

يلعب الاقتصاد دورا هاما في حياة الأفراد وفي رسم خريطة للتكوين الاجتماعي وبنية الطبقات. لا يتساوى أفراد المجتمع -على الرغم مما يرفع من شعارات- بالنسبة لعلاقتهم بالموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع. إذ توجد في كل مجتمع فوارق بين أبنائه في هذا المجال. وعليه ينقسم المجتمع إلى فئات متباينة بحسب ما يتوفر لأعضاء كل فئة من دخل مادي، بحيث توجد هوة اقتصادية بين كل فئة وأخرى. صحيح أن المجتمعات تختلف من حيث حجم الهوة الاقتصادية بين الفئات. إذ توجد مجتمعات حجم الهوة فيها كبير وتوجد أخرى الفوارق بين الفئات فيها ليست كبيرة. كما توجد مجتمعات حجم الهوة الاقتصادية بين كل فئة وفئة فيها لا تتحرك، بينما تتحرك مثل هذه الهوة بسرعة فائقة في مجتمعات أخرى، وكثيرا ما تكون هذه الحركة السريعة في غير صالح الفئات المسبوقة اقتصاديا. ينتج عن هذا مجموعة من الظواهر التي تستحق اهتمام الدارسين مثل تشكل الطبقات الاجتماعية، وأشكال الصراع بين الطبقات، وخصائص نوعيات الحياة، والظروف المعيشية لفئات المسبوقين اقتصاديا، والظروف الخاصة التي تقود إلى ظهور جماعات المهمشين والوسائل التي يتبعونها للتشبث بالحياة اليومية. وقد لا تناسب المفاهيم المستقاة من نظرية التحديث هذا النوع من المشكلات البحثية، وإنما يمكن التفكير في منظور أنسب مثل المعروف بالصراع.

إذ يركز هذا التوجه النظري على دراسة التغيرات التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مغايرة أو مناقضة. فالتناقض هو المحرك الأساسي لتغير المجتمعات وتاريخ المجتمعات هو في التحليل الأخير تاريخ صراع بين الطبقات. لا يفيد هنا التحليل الذي اعتمدته الماركسية التقليدية المبني على التناقض الذي يحدث بين وسائل

وعلاقات الإنتاج وما ينتج عنه من ديناميكية في العلاقات بين البنى التحتية والبنى الفوقية. فلا يوجد في حالة المجتمع الليبي ما يبرر التفكير في صراع الطبقات أو في مظاهر التحكم والسيطرة. لكن محاولات التطوير التي حدثت فيما بعد ابتداء من أعمال دارندورف (Dahrendorf, 1959) ومن نسج على منواله، وقاد إلى توسيع نطاق الصراع، ليشمل الجماعات التي تختلف عن تكوين الطبقات مثل الجماعات الإثنية والدينية والمهنية، وتوسيع أسباب الصراع ليصير ما يحدث في نطاق الاقتصاد مظهراً واحداً من بين مظاهره المتعددة قد يصلح للتطبيق في حالة المجتمع الليبي. وهنا قد تظهر العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي على خلاف الشكل الذي تظهر عليه عند توظيف منظور مدرسة التحديث.

### ٧. التطور العلمي وتطبيقاته العملية والقضايا المعاصرة

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة تسارعاً لم يعرفه من قبل في مجال التراكم المعرفي والتطبيقات العملية للمعرفة العلمية. وقد تزامن هذا مع ثورة في وسائل الاتصالات مما سهل عملية انتقال مختلف المكونات بين مختلف أنحاء العالم. وهذه المكونات بالنسبة للمجتمع المنتقلة إليه قد تكون مفيدة أو غير مفيدة، المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، التي لا تتعارض ونسق القيم المحلي والتي تتعارض معه وهكذا. وليس في إمكان المجتمعات قفل الأبواب أمام حركة تنقل هذه المكونات. ومع أنه من الناحية النظرية جميع المجتمعات متساوية من حيث المقدرة على التصدير والمقدرة على التعامل مع ما تستقبله.

لكن الواقع ليس كذلك. فقط عدد صغير من البلدان التي تتمتع بالقوة المالية والعلمية والعسكرية هي التي تصدر ولا تستقبل. وبالنسبة لحالة المجتمع الليبي فهو يقع بالطبع في الجانب الذي يستقبل. تتفاعل المكونات القادمة مع بعض الظروف المحلية لتطوير ظواهر جديدة تنتشر بسرعة وتؤثر في عدد كبير من جوانب الحياة الاجتماعية.

تشتمل المكونات المتنقلة عبر الحدود على أفكار وعلى قيم وعلي أنماط سلوكية. يكون بعض هذه على طرف نقيض مع السائد محليا، ومع ذلك تجد آذانا صاغية بين أعضاء بعض الفئات التي لها ظروف خاصة مثل صغار السن، أو العاطلين، أو المثقفين وهكذا. بعض هذه المكونات تساعد على توسيع مجال

التطلعات عند الفرد والارتفاع بها، وقد تقود إلى انتشار شعور عام بعدم الرضى عما يجرى في المجتمع المحلي بخصوص مسائل معينة مثل: مسألة الديموقراطية وما قد يتصل بها من بعيد مثل توسيع نطاق المجتمع المدني. بعض المكونات القادمة قد تثير ردود أفعال متنوعة كتلك المتصلة بالعولمة وقد تشكل تهديدا كبيرا للثقافة السائدة، أو تؤدي إلى ظواهر تهدد النظام السياسي أو الاجتماعي السائد مثل ظواهر التطرف الديني وغير الديني. كيف سيؤثر كل هذا على دور الدولة الوطنية التي تولت في السابق لوحدها عملية توجيه التغيير؟ كيف يؤثر كل هذا على التعليم وعلى مضامينه؟ وما هو نوع التعليم المناسب لبناء مجتمع المستقبل؟

الأسئلة التي أثيرت في هذا الجزء الأخير عبارة عن عينة للأسئلة التي تصلح أن تقود توجه البحث المستقبلي، لفحص العلاقة بين التغير الاجتماعي والتعليم في المجتمع الليبي، بهدف توفير بيانات تعمل على تعويض بعض النقص في البيانات التي توفرت حتى الآن من الدراسات السابقة في هذا المجال.

**جدول رقم ١ : تطور أعداد الطلبة الليبيين في جميع مراحل التعليم خلال سنوات مختلفة بالآلاف والنسبة المئوية للإناث**

| السنة | عدد الطلبة | % الإناث |
|---|---|---|
| ٧٧\١٨٧٦ | ٠,٠٦ | – |
| ١٢\١٩١١ | ٠,١ | – |
| ٢٢\٢١ | ٠,٦ | – |
| **السنة** | **عدد الطلبة** | **% الإناث** |
| ٣١ \٣٠ | ٤,٤ | – |
| ٣٩ \٣٨ | ٦,٩ | – |
| ٤٤ \٤٣ | ٦,٧ | ,٠ ٥ |
| ٤٩ \٤٨ | ٢٥,١ | ,١ ٢ |
| ٥١\٥٠ | ٣٢,٨ | ١١ |
| ٥٦\٥٥ | ٧٠,١ | ١٦ |
| ٦١\٦٠ | ١٣٦,٤ | ١٨ |
| ٦٦ \٦٥ | ٢٢٧,٥ | ٢٦ |
| ٧١ \٧٠ | ٤٠٧,٤ | ٣٤ |
| ٧٦ \٧٥ | ٧٤٣,٥ | ٤٣ |
| ٨١ \٨٠ | ٩٧٣,٨ | ٤٤ |
| ٨٦ \٨٥ | ١٢٢٤,٣ | ٤٦ |
| ٩١\٩٠ | ١٤٩٢,٤ | ٤٨ |
| ٩٦\٩٥ | ١٦٠٣,٣ | ٤٨ |
| ٠١/٠٠ | ١٧١٤,٥ | ٤٩ |

**المصدر**: التير، ١٩٩٢، ص ٢٨٧-٢٩١؛ نشرة المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، ٢٠٠١.

**جدول رقم ٢: تطور التعليم الجامعي في ليبيا: الطلاب والجامعات**

| السنة | المجموع | النسبة المئوية للإناث % | عدد الجامعات |
|---|---|---|---|
| ٥٦\٥٥ | ٣١ | ٠٠ | ١ |
| ٦١\٦٠ | ٧٢٩ | ٣,٣ | ١ |
| ٦٦\٦٥ | ١٨٩١ | ٩ | ١ |
| ٧١\٧٠ | ٥١٩٨ | ١١ | ١ |
| السنة | المجموع | النسبة المئوية للإناث % | عدد الجامعات |
| ٧٦\٧٥ | ١٣٤١٧ | ١٨ | ٢ |
| ٨١\٨٠ | ١٩٤٥٣ | ٢٢ | ٣ |
| ٨٦\٨٥ | ٣٦٦٠٠ | ٢٨ | ١١ |
| ٩١\٩٠ | ٦٢٢٢٧ | ٤٢ | ١٣ |
| ٩٦\٩٥ | ١٢٩١٧٣ | ٤٤ | ١٤ |
| ٩٩/٩٨ | ١٦٥٤٤٧ | ٤٧ | ١٤ |

**المصدر**: بني الجدول على أرقام وردت في نشرات مختلفة صادره عن المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية.

**جدول رقم ٣: تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمسيرة تحديث المجتمع الليبي**

| السنة | نسبة السكان الحضر | نصيب الفرد من الطاقة/ كيلوات | عدد السكان لكل طبيب | معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي | خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ من السكان |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٩ | ٢٢ | ٣٥ | ٧٢٥٠ | ٢٩٠ | ٧ |
| ١٩٦٤ | ٢٥ | ٦٠ | ٤٧٥٥ | . | ١١ |
| ١٩٦٩ | ٣٠ | ١٣٠ | ٢٦١١ | ٨٧ | . |
| ١٩٧٤ | ٤٠ | ٢٦٠ | ١١٠٠ | ٦٩ | ١٥ |
| ١٩٨٠ | ٦١ | ١٦٠٠ | ٩٦٠ | ٥٦ | ٢٤ |
| ١٩٩٥ | ٨٠ | ٣٣٠٠ | ٧١٥ | ٣٠ | ٥٩ |

**المصدر**: التير، ١٩٩٢، ص ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠١؛ المسح العربي لصحة الأم والطفل، ١٩٩٧، ص ٤٢.

# المراجع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨). **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨**. نيويورك: منشورات جامعة أكسفورد.

الترهوني، ضو خليفة (٢٠٠٠). **نموذج التحديث في المدينة الصغيرة: دراسة ميدانية لمدينة العجيلات**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع. ليبيا: كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح.

التير، مصطفى عمر وأميمن، عثمان علي (٢٠٠٣). **اللامعيارية وسبل الوصول إلى الهدف: مثال الغش في الامتحانات**. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

التير، مصطفى عمر (١٩٩٦). «النمو الحضري والتحديث: ملاحظات نظرية». في: **المدينة العربية وتحديات المستقبل**. الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.

التير، مصطفى عمر (١٩٩٦). «ملاحظات حول اتجاهات التغير في القرية الليبية الزراعية». في: **التحولات الحالية للمجتمعات الريفية في المغرب العربي**. تونس: منشورات كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٨٥ - ١٠٣.

التير، مصطفى عمر (١٩٩٢). **مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد**. بيروت: معهد الإنماء العربي.

التير، مصطفى عمر (١٩٩١). «التحديث وتحطيم النمط التقليدي للحياة الاجتماعية بالواحة: مثال المجتمع الليبي». **مجلة الوحدة، (تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية بالرباط)، العدد ٨٥**، ٧٤ - ٨٤.

التير، مصطفى عمر (١٩٨٣). «ملاحظات حول اتجاهات التحضر في المجتمع الليبي». **مجلة الفكر العربي (تصدر عن معهد الإنماء العربي في بيروت) العدد ٣٠**، ٤-٤٦.

التير، مصطفى (١٩٨٠). **التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي**. بيروت: معهد الإنماء العربي.

جدور، محمود سالم (١٩٩٦). **صراع القيم بين الآباء والأبناء: دراسة ميدانية لاتجاهات الأسرة**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية-جامعة الفاتح.

الحوات، علي الهادي (١٩٩٦). «الأسرة وعمل المرأة: دراسة في المجتمع العربي الليبي». **مجلة الفكر العربي (تصدر عن معهد الإنماء العربي في بيروت)، العدد ٨٤، ١٩٠ - ٢٠٧.**

الزقوزي، مفيدة (١٩٩٢). **أنماط الزواج في المجتمع الليبي**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع. ليبيا: كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح.

الزوي، لوجلي صالح (١٩٩٩). **المدينة المتغيرة: نموذج للنمو الحضري والتغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في ليبيا**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

الزوي، لوجلي صالح (١٩٩٨). **البادية الليبية: الحاضر والمستقبل**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي (١٩٩٧). **المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل**.

المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي (٢٠٠١). **تقرير حول تطور التعليم في الجماهيرية العظمى**.

الهمالي، عبد الله عامر (١٩٨٦). **التحديث الاجتماعي: مهامه ونماذج من تطبيقاته**. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات واللجنة الشعبية العامة (١٩٩٥). **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان**. طرابلس.

Attir, M. O. (1994). **Aspects of Urbanization in Rural Libya.** Symposium on Agriculture and Urbanization in Mediterranean Region. Tunis.

Attir, M. O. (1985). "Ideology, Value Changes and Women's Social Position in Libyan Society". In Elizabeth Fernea: **Middle Eastern Women: New Voices of Change.** Austin: University of Texas Press, 85-120.

Attir, M. O. (1983)." Libyan Pattern of Urbanization". **Ekistics, Vol. 50**. 157-162.

Blake, G. H. (1994). "Urbanization and Development Planning in Libya". In R. A. Abudho & Salah El-Shakhs (Eds.). **Development of Urban Systems in Africa**. New York: Prager Publishers, 99-115.

Clinard, B. M. (1971). **Anomie and Deviant Behavior**. New York: The Free Press.

Dahrendorf, R. (1959). **Class and Class Conflict in Industrial Society**. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Eisenstadt, S. N. (1973). **Tradition, Change and Modernity**. New York: John Wiley & Sons.

Elkabir, Y. (1980). **Migrants in Tripoli**. Pittsburgh: University Center of International Studies.

Inkeles, A., & Smith D. (1974). **Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Societies**. Cambridge: Mass., Harvard University Press.

Lenski, G. E. (1966). **Power and Privilege**. New York: McGraw-Hill.

Lerner, D. (1958). **The Passing of Traditional Society.** New York: The Free Press.

Merton, K. R. (1968). **Social Theory and Social Structure**. New York: The Free Press, 3rd Edition.

Ogburn, William F. (1922). **Social Change**. New York: B.W. Huebsch.

Smelser, N. J. (1959). **Social Change in the Industrial Revolution**. Chicago: University of Chicago press.

Steward, J. L. (1960). "Evolution and Social Typology", in Soltax (Ed.): **Evolution after Darwin, Vol. 2.** Chicago: University of Chicago Press.

White, L. (1949). **The Evolution of Culture**. New York: McGraw-Hill.